

السلوك السياسي للعلماء في المغرب الراهن: جدلية سلطان العلماء وعالم السلطة

The Political Conduct of Scholars in Contemporary Morocco: The Authority of the Scholar and the Scholar of the Authority

PhD. Abderrahman MANDOUR

د. عبد الرحمن منظور[1]

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية الخلفيات المؤثرة في تباين السلوك السياسي للعلماء وتجلياته في المغرب الراهن، وذلك من خلال فرضية بحثية تتأسس على كون هذا التباين في الموقف السياسي يرجع لاختلاف الإرادة الأخلاقية والسياسية ضمن النخبة العلمائية، التي تتطلع فيها فئة علماء الدعوة إلى نموذج العالم الناصح للحكم، بينما تركن الفئة الثانية منها أي علماء الدولة إلى أداء وظيفة الإسناد الفقهي للاختيارات السياسية للنظام السياسي وبالأخص في الأوقات الصعبة.

[**الكلمات المفتاح:** السلوك السياسي - العلماء - المغرب الراهن]

Abstract:

This study investigates the deep reasons affecting the divergence of the political attitudes of scholars and their manifestations in contemporary Morocco. The study departs from a research hypothesis claiming that the discrepancy in their political position is due to the difference of moral and political will within the rank of the scholarly elite, in which the class of da'wah scholars aspires to the role model of the scholar-adviser with regards to the ruling authority, while the second category, i.e. the state scholars, performs the function of the jurisprudential justification of the political choices of the ruling system, especially in times of adversity.

[**Keyswords**: Political conduct - Scholars - Contemporary Morocco].

(1) باحث في العلوم السياسية، المغرب.



مقدّمة:

عرف السلوك السياسي للعلماء المغاربة في التاريخ الراهن تباينا كبيرا، على مستوى خلفياته ورهاناته، نظرا للاختلاف في الموقف من نظام الحكم و لتباين التراتبية الطبقية والاجتماعية بين العلماء أنفسهم في علاقتهم بامتيازات السلطة والوجاهة الاعتبارية للوظيفة الدينية الرسمية، وهو ما تجلى في تعدد المبادرات السياسية لنخبة علماء الدعوة ، المتوسلة بمنهجية النصح السياسي المتمثلة للنموذج التاريخي الإسلامي «لسلطان العلماء» بينما نجد على مستوى الحقل الديني، فعلا سياسيا موسميا ومحافظا، نهجه علماء الدولة كلّما دعت إلى ذلك مصلحة السلطة السياسية.

وقد تطلع علماء الدعوة إلى نموذج «سلطان العلماء»؛ فتبلور طموح العالم المغربي في محاولة إحيائه للنموذج التاريخي لسلطان العلماء الناصح للحاكم، في سلوك سياسي تميز بالجرأة في تمثله لقيمتي «النصيحة» و«الصدع بالحق» كما تحث على ذلك النصوص الشرعية في باب مسؤولية العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة في المجال السياسي.

المبحث الأول: المبادرات السياسية للعلماء وترسيخ تقليد نصيحة العالم للحاكم

لم تخل الحياة السياسة المغربية على مرّ تاريخ البلاد من وجود علماء كان لهم حرص كبير على ضمان استقلاليتهم تجاه السلطة الحاكمة، مما أفضى بهم إلى التشوف لإحياء النموذج المثالي للعالم الصادع بالحق و«الذي لا يخاف في الله لومة لائم» كما أثلت ذلك تراجم كبار علماء الإسلام الذين ذاع صيتهم بسبب مواقفهم السياسية النقدية للحكام، من أمثال الأئمة: مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وابن تيمية والعزّ بن عبد السلام، الذي لقب بـ «سلطان العلماء» و«بائع الأمراء».

وقد بقي نموذج العالم المستقل المنحاز للقيم السياسية الإسلامية المعيارية، حاضرا ومتيقظا في مخيال المجتمعات الإسلامية ومنها المجتمع المغربي، الذي قدم علماؤه نماذج في هذا المجال من أمثال: الونشريسي والحسن اليوسي وعبد السلام جسوس ومحمد بن عبد الكبير الكتاني، الذين كانت لفتاويهم ومواقفهم السياسية الناصحة تداعيات خطيرة على وضعيتهم الاعتبارية والاجتماعية من خلال تعرضهم للإقصاء والعقاب السلطوي وصل إلى



حد القتل، ممّا مكّنهم من تعاطف شعبي واسع، بل وسما من قتل منهم على أيدي الحكام إلى درجة الشهداء[1].

وتشبثا بهذا السلوك السياسي المفعم بالنزعة المبدئية المدافعة عن الشريعة وقيمها التحررية إزاء مقاربة السلطة في ضبط الحقل الديني وعلمنة الاختيارات العامة للدولة لتنسجم مع متطلبات المنظومة الدولية المهيمنة، عرف النسق السياسي المغربي مع تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999، عدة مبادرات سياسية للعلماء تمسكت بخطاب سياسي متح من منبعي الشرع والفقه، كما استلهمت بشكل واضح النموذج التاريخي لنصيحة العالم للحاكم.

ونذكر في هذا السياق أهم المواقف السياسية للعلماء في المغرب الراهن وهي:

- بعث عبد السلام ياسين بصفته الفردية بوصفه من العلماء مذكرة «لمن يهمه الأمر» إلى الملك محمد السادس في نونبر من سنة 1999.
- إصدار إدريس الكتاني لفتوى وقعها معه مجموعة من العلماء والفاعلين الدينيين حول تحريم دخول المغرب في الحلف الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية ضد «الإرهاب» في شتنبر من سنة 2001.
- مناقشة أحمد الريسوني لمؤسسة إمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي، وعلاقتها بالإفتاء بمنظور نقدي واقتراحي في حواره الشهير مع جريدة Aujourd'hui le Maroc في يونيو سنة 2003.

وقد بيّنت هذه المواقف العلمائية الثلاثة عن توفر إرادة سياسية وأخلاقية لفئة من العلماء المغاربة حاولوا من خلالها التعبير عن الموقف السياسي وإبداء «النصح» للملك، انطلاقا من خلفية فقهية وسياسية تستحضر إحياء الموروث التاريخي لنصيحة العالم للحاكم.

1 - مذكرة لمن يهمه الأمر، نصيحة سياسية للعهد الجديد:

سبق للشيخ عبد السلام ياسين أن اعتبر في إحدى حواراته الصحفية النادرة مع جريدة المنقذ الجزائرية سنة 1989 أن قيامه ببعث رسالة مطولة إلى الملك الحسن الثاني سنة 1974

(1) حافظي علوي، حسن، مسؤولية الفقيه في الحفاظ على التوازن بين مطالب الحكام والقدرات المالية للمحكومين: المعونة بين الحكم الشرعي والحكمة، ضمن السلطة العلمية والسلطة السياسية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 170، ص 182.

أي رسالة الإسلام أو الطوفان، يندرج في سياق تقليد تاريخي سلكه» العلماء الأبرار الذين كانوا لا يترددون في إسداء النصيحة للأمير كتابة أو علانية، تقديساً منهم للأمانة التي طوّق الله بها أعناقهم، ولا يخافون في ذلك لومة لائم»[1] .

وعلى نفس المنوال، أقدم الشيخ عبد السلام ياسين على توجيه رسالة مذكرة «إلى من يُهمّه الأمر» للملك محمد السادس في شهر نونبر من سنة 1999، وقد تألفت هذه المذكرة من 32 صفحة، وكتبت في الأصل باللغة الفرنسية فيما شرحه ياسين بكون «الهيئات الدبلوماسية والإعلامية لا تقرأ إلا ما حرر بلغة أوربية... ثم إن هؤلاء السادة والسيدات» المفرنكين»، لا يرون في ما ينشر بالعربية سوى ثرثرة ممجوجة، فهذه اللغة ليست في نظرهم الكليل سوى أداة محلية يتواصلون بها مع الرعاع الأميين»[2].

وقد تميزت مذكرة الشيخ عبد السلام ياسين إلى الملك محمد السادس، بلغة لبقة في مدخلها، وصريحة وجريئة في مجملها، كما تضمنت عدة مقاربات للإصلاح السياسي والاقتصادي يمكن تحديد أبرزها:

على المستوى السياسي: طرحت المذكرة مبادرة لتجاوز مراسيم البيعة المخزنية باعتبارها حسب لغة المذكرة» طقوس بهلوانية لا تمت بصلة إلى الميثاق الإسلامي الجليل الذي يلزم الشعب الحر بطاعة الحاكم، ويلزم الحاكم المنتخب بالعدل نحو الرعية»[3].

على المستوى الاقتصادي: اقترح الشيخ ياسين تصفية ملف ديون الدولة من خلال الثروة الملكية، فالمذكرة لم تبدأ اعتباطا بعنوان فرعي «ملك الفقراء» بل حمل ذلك دلالة سياسية لرهانها الحقيقي المتمثل في إعادة طرح سؤال المشروعية الشعبية للحكم ، عبر طرح مدخل جديد تتأسس عليه وهو: ردّ مال الأمة للأمة[4]، والذي اشتهر بنهجه الخليفة عمر بن عبد العزيز، فهذا المقترح، جعله عبد السلام ياسين مدخلا» للتغيير من فوق» أي من أعلى هرمية النظام السياسي إذ «بعد الضربة الحاسمة، يستطيع العاهل أن يهجم مسلحا بالسلطة الأدبية اللازمة والوزن الخلقي المتميز على الرشوة والفساد اللذان يبث فيروسهما الإعلام

(1) في حوار له مع جريدة المنقذ الجزائرية سنة 1989، ضمن: الطوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص 190.

(2) ياسين، عبد السلام، مذكرة إلى من يهمه الأمر، سنة 2000، ص 32.

(3) م. ن، ص 11.

(4) ضريف، محمد، الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص 136.

المغربي، فلا انطلاقة بدون تخليق للسياسة والإدارة والمجتمع، ولا تخليق للرعية ما لم يتخلق الراعي، ولا فعل هناك يستحق الذكر في صف التاريخ ما لم يكن فعلا أخلاقيا!...حينئذ يمكننا أن نفكر متسلحين بالوسائل الاقتصادية والمالية في الخلاص العام والولوج إلى عهد جديد ... عهد الشفافية والديمقراطية الحقة...»[1].

وعلى الرغم من تناول المذكرة ، بالتحليل السياسي لعدة قضايا وطنية شائكة وفي مقدمتها :الصحراء والانفتاح الكامل على الأسواق الدولية والإصلاح الدستوري، إلا أنّ أهم ما ميزها هي لغتها الجريئة في تقييم حكم الملك الحسن الثاني، و تشبثها بخطاب إصلاحي أخلاقي ارتهن في تصوره الأساسي لمدخل التغيير، بصلاح الملك من خلال تقديم نموذج «التوبة العمرية « أي الإرادة الأخلاقية والسياسة للحاكم بلغة العصر، وهو ما تجلى بوضوح في الفقرة الأخيرة من المذكرة، التي صيغت بأسلوب وعظي مباشر تشير إلى إرادة إحياء التقليد التاريخي لنصيحة العالم للحاكم وفق قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فورد فيها «فليقرأ الملك- حفيد النبي ﷺ والمؤمن بربّه - وليعمل على إقراء ذويه كتاب الله عزوجل وسنة نبيه ﷺ، فآيات القرآن وتعاليم السنة النبوية تفصل جزاء الخائفين الجائرين وتلعن الظلم والظالمين، وستكون قراءة « كتاب المظالم» من صحيح البخاري في هذا الشأن موعظة منيرة للجميع... أتمنى للملك الشاب العزم والشجاعة ما يمكنه من اقتحام هذه العقبة الكؤود، وأذكره مرة أخرى مودعا: كفّر عن مظالم أبيك المسكين وخفّف عنه الحساب العسير! ردّ إلى شعبك ما سلب منه! تب إلى الله وكفر من خطاياك وخف ملك الملوك! والله يتولى الصالحين».[2]

وقد أكدّت المذكرة خيار المعارضة السياسية الجذرية لجماعة العدل والإحسان، فمن خلالها تم تحديد الموقف السياسي لجماعة العدل والإحسان من حكم العهد الجديد، والذي تأسس على تصور سياسي يعتبر أن المعارضة الحقيقية يجب أن تُوجه صوب مؤسسة الحكم التي تمثلها الملكية، وليست معارضة الحكومة ذات الصلاحيات الشكلية المحدودة.

كما أسهمت المذكرة في تعميق الصورة النضالية للشيخ عبد السلام ياسين لدى شرائح واسعة من الشعب المغربي باعتباره عالما ناصحا للحكم، وقد عمل النظام المغربي على تجاوز ذلك من خلال إنهاء الإقامة الإجبارية عن الشيخ ياسين في 19 ماي من سنة 2000 وهو ما كان ذكاء سياسيا من قبل النخبة الحاكمة الجديدة، التي حاولت نزع صفة المظلومية عن شخصية الشيخ، في استفادة واضحة من أخطاء حكم الملك الحسن الثاني الذي فرض

(1) مذكرة إلى من يهمه الأمر، م. س، ص 30.

(2) م. ن، ص 32.

حصارا على المرشد الراحل لجماعة العدل والإحسان، زاد من شعبية الرجل وجماعته، بل وأضفى عليهما هالة سياسية لدى المجتمع، هي في الحقيقة من توابع كل إقصاء سلطوي لأي تجمع تربوي وفكري وسياسي مسالم، لذا يبقى ترسيخ الحرية بمفهومها الحقوقي والسياسي من قبل الدولة، المدخلَ الأنسب لإزالة التوتر السياسي وتطبيع العلاقة بين المعارضة والحكم في مختلف التجارب الديمقراطية.

وعلى الرغم من حالة ضبط النفس التي تحلّت بها المؤسسة الملكية تجاه الرسالة السياسية الجريئة للشيخ ياسين، فإن ردّ فعل المؤسسات الدينية الرسمية بمختلف أطيافها من مجالس علمية ورابطة علماء المغرب وجمعية خرجي دار الحديث الحسنية كان حاداً وعنيفا، واستهدف نزع صبغة النصيحة عن الرسالة وصفة العالمية عن صاحبها، والتقليل من قيمتها الشرعية باعتبارها مخالفة لآداب «النصيحة في الإسلام».[1]

2 - فتوى إدريس الكتاني حول تحريم مشاركة المغرب في الحرب الأمريكية على «الإرهاب»

تزعم إدريس الكتاني بوصفه أحد المؤسسين التاريخيين لرابطة علماء المغرب، بعد ثمانية أيام من وقوع أحداث 11 شتنبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية لائحة العلماء الموقعين عن فتوى سياسية يمكن تصنيفها من ناحية مضامينها وأبعادها بمثابة محاولة لإحياء موروث النصيحة الذي دأب عليه رموز من علماء المغرب في علاقتهم بالسلطة السياسية.

وقّع على نص الفتوى ستة عشر عالما وفاعلا دينيا ثم تراجع بعضهم لتعرضهم لضغوط كبيرة من قبل السلطة، إلا أنّ تصور إدريس الكتاني بوصفه متزعما لهذه الفتوى العامة، يحيلنا على تجارب النصائح السياسية لعائلة الكتاني، بدءاً بوالده الشيخ محمد بن جعفر الكتاني الذي ألّف في هذا السياق رسالته الشهيرة «نصيحة أهل الإسلام»، وجّه فيها خطابا نقديا مباشرا للسلطانين العلويين عبد العزيز وعبد الحفيظ، لتخليهما عن الواجب الشرعي في الجهاد ضد المستعمر[2]، وعطفا على المواقف الجريئة التي تميز بها الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني في ظل جهوده لتأسيس إصلاح سياسي حقيقي في مطلع القرن العشرين الذي تميز بحركة دستورية كبيرة في صفوف نخبة من علماء الدين.

(1) حول ردود فعل فروع رابطة علماء المغرب على مذكرة الشيخ عبد السلام ياسين على سبيل الذكر، انظر: جريدة ميثاق الرابطة، عدد: 910، سنة 2000.

(2) Zeghal, Malika, les islamistes marocains le défi à la monarchie ,Ed. Fnnec, 2005, p 255.

وقد ارتكزت الفتوى التي حررّها إدريس الكتاني في خطابها السياسي الداخلي على ثلاث مداميك:

أولا: تحذير النظام المغربي من الانضمام إلى الحلف الأمريكي ضد الإرهاب، انطلاقا من لغة عقدية صارمة تعتبر الانضمام إلى هذا الحلف « كبيرة ومن أعظم الكبائر، بل ردة وكفر حسب الكتاب والسنة وجمهور علمائنا»[1].

ثانيا: انتقاد حضور الوفد المغربي للقداس التأبيني لضحايا اعتداءات 11 شتنبر 2001 في كاتدرائية سان بيير بالرباط يوم 16 شتنبر، إذ اعتبرت الفتوى ذلك، مخالفة صريحة لمقدسات المغاربة، على الرغم من الطابع الدبلوماسي للمبادرة.

ثالثا: التنديد بقيام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على توزيع خطبة جمعة موحدة على جميع المساجد يوم الجمعة 14 شتنبر2001 بمناسبة أحداث نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال تزعمه لإصدار هذه الفتوى السياسية، برهن العلامة إدريس الكتاني قبل اضطراره لاعتزال الشأن العام منذ ذلك الحين بسبب مرضه وتقدمه في السن، على التأثير الكبير للمواقف السياسية الصادرة عن العلماء على النظام وعلى صورته الدولية لدى الإعلام الغربي، وهو ما تبدى في الرد الشخصي القوي للملك على فتوى الكتاني ورفاقه ضمن حواره مع مجلة Paris Match الفرنسية في 31 أكتوبر 2001.

كما كشفت فتوى الكتاني عن استمرارية حركية العالم المغربي في النسق السياسي، وتشبته بنموذج العالم العضوي المتطلع للانتقال من العمل الديني الفردي إلى الفعل الجماعي، الذي شكل إدريس الكتاني إحدى تجليته المتميزة من خلال تزعمه في مطلع التسعينيات لما عرف وقتئذ بحركة العلماء الأحرار[2].

وقد كانت من التداعيات السياسية والأمنية لهذه الفتوى الشهيرة، اعتقال كل من حسن الكتاني وعمر الحدوشي، في سياق الاعتقالات الكبيرة والعشوائية التي شملت التيار السلفي، التي زادت حدتها الأمنية وكلفتها الحقوقية بعد الأحداث الأليمة لـ16 ماي 2003 بالبيضاء، كما عمل النظام المغربي على تشديد الرقابة الإدارية والقانونية على المساجد ومؤسسات التعليم الديني العتيق، وفي إعمال معايير سياسية وأمنية صارمة في اختيار أعضاء المجالس

(1) نص فتوى علماء المغرب حول دخول المغرب ودول العالم الإسلامي في الحلف الذي دعت إليه أمريكا ضد الإرهاب، جريدة الصحيفة الأسبوعية، عدد: 34، بتاريخ 11 أكتوبر 2001.

(2) Darif , Mohamed, Monarchie Marocaine et acteurs religieux, Ed. Afrique orient, 2010, p 63.



العلمية المحلية، نظرا لتوقيع أعضاء منها على نص الفتوى السياسية الأكثر إثارة للجدل في المغرب الراهن.

3 - رؤية أحمد الريسوني لتطوير إمارة المؤمنين:

على الرغم من استدعائه للمشاركة في الدروس الحسنية في العام الأول من تولي الملك محمد السادس للحكم سنة 1999، حرص أحمد الريسوني في ظل إكراهات المسؤولية التنظيمية والموقف المحافظ لحركته من مؤسسة إمارة المؤمنين، على إبداء رأي متقدم حول وظيفة هذه الأخيرة في النسق السياسي انطلاقا من إيمانه كعالم دين حركي بواجب النصح والتوجيه والمساءلة تجاه الملك(1).

فقد طرح ضمن حواره الشهير مع الجريدة الفرنكوفونية Aujourd'hui le Maroc رؤيته لتطوير مؤسسة إمارة المؤمنين بقوله»...أعتقد أننا لسنا ملزمين بالتشبث بطريقة تقليدية لتصور هذه المؤسسة، وهكذا، فإنني اعتبر أن أمير المؤمنين يمكن أن يكون ملكا أو رئيس جمهورية أو حتى وزيرا أولا... ولكن ينبغي أن نعلم أنه مع التطور الاجتماعي والسياسي وتطور السلطة يصبح من التعسف مركزة كل السلطات بين يدي رئيس الدولة، ويصبح من الضروري توسيع دائرة اتخاذ القرار... عندما أقرأ الدستور المغربي، أجد أن الاختصاصات الموكولة للملك تتجاوز القدرة البشرية، فعليه إذن أن يفوض البعض من هذه الاختصاصات...»(2). ومن ثم دعا الملكَ إلى تفويض بعض صلاحياته الدينية مثل الإفتاء في الشؤون الدينية على اعتبار أنه ليس مؤهلا بحكم تكوينه إلى القيام بهذه الوظيفة(3).

إلا أن هذه الجرأة السياسية لأحمد الريسوني لم تمر دون أن تحدث رجة سياسية وتنظيمية في صفوف حركة التوحيد والإصلاح و حزب العدالة والتنمية، فنتيجة للضغط الكبير الذي مارسته السلطة السياسية قدم الريسوني استقالته من رئاسة حركة التوحيد والإصلاح في يوم 11 يونيو 2003، خاصة مع تزامن تصريحه مع سياق سياسي وأمني متوتر إثر الأحداث الإرهابية لـ 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وما تلاها من توجه التيار النافذ في الدولة مدعما بأحزاب اليسار الحكومي لتحجيم الفعل السياسي والانتخابي المتنامي لحزب العدالة والتنمية حينئذ، بعد الطفرة الانتخابية التي حققها في الانتخابات التشريعية لـ 27 شتنبر 2002.

(1) حامي الدين، عبد العلي، تداعيات أحداث 16 ماي على التجربة السياسية للحركة الإسلامية في المغرب، حزب العدالة والتنمية نموذجا، مجلة وجهة نظر، عدد: 21 شتاء 2003، ص 35.

(2) Raissuni, Ahmed, Entretien avec «Aujourd'hui le Maroc», N°: 382,12 Mai 2003.

(3) Ibidem.

كما أن حدة رد فعل النظام المغربي وضغطه السياسي القوي على أحمد الريسوني ورفاقه في قيادة حزب العدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح يُعزى إلى عدم تسامح المؤسسة الملكية مع انتقاد مشروعيتها الدينية من قبل خطاب ديني مندمج في المشهد التنافسي المشروع[1]، وهي العلاقة السببية التي برّر بها القيادي السابق في حزب العدالة والتنمية و المقرب من زعيم الحزب الراحل عبد الكريم الخطيب، غضب السلطة السياسية على الريسوني، عندما اعتبر تصريحات هذا الأخير نقضا على أحد شروط الاتفاق الذي كان بين الخطيب والحركة فيما يتعلق بإمارة المؤمنين إبّان التحاق أعضائها بالحزب سنة 1996 [2].

وإذا كانت الاستقالة الاضطرارية لأحمد الريسوني من رئاسة حركة التوحيد والإصلاح في يونيو من سنة 2003 بمثابة محنة للرجل وعقابا له عن موقفه الجريء من صلاحيات إمارة المؤمنين في النسق السياسي المغربي. فإنها حملت في طياتها منحة له على صعيد تطور مساره العلمي.

فقد أدت هذه الاستقالة إلى تفرغه للكتابة والتأليف والإشعاع الأكاديمي، الذي انتقل من حيز القطرية إلى طور العالمية، توج بتزعمه للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين إلى استقالته منه في غشت من سنة 2022، وبالموازاة مع هذا التألق الفكري صار الحضور الإعلامي والسياسي لأحمد الريسوني أكثر فعالية وجرأة وتجاوز السقف السياسي لإسلاميي المؤسسات، وذلك لقناعاته بكون العلماء على حد تعبيره «لا يجب أن يخضعوا إلا للسلطة العليا للدليل الشرعي وليس للملوك والرؤساء والحكومات»[3].

وبفعل تطور منسوب تدخل الدولة في الشأن الديني الذي وصل إلى حد تأميم جلّ مؤسساته، مما كانت له تداعيات سلبية على فعالية معظم العلماء بالمغرب، الذين قلّت مبادراتهم الناصحة للسلطة، إن لم نقل انعدمت باستثناء المبادرات القليلة التي ذكرنا، والتي استندت في جوهرها إلى فعل حركي يتبنى رؤية إصلاحية للمجتمع أو الدولة.

وبين قصور التأثير المجتمعي لعلماء السلطة وهيمنة الفعل السياسي لعلماء الحركة الإسلامية، يمكن القول بأن النسق السياسي المغربي يعرف غيابا تاما لفصيل معتبر من العلماء المستقلين، الذين لم يعد لهم أثر يذكر، مثل ما كان عليه الأمر في الثمانينيات والتسعينيات

(1) Mohsen Khadija, Zeghal, Finan & Malika, Opposition islamiste et pouvoir monarchique au Maroc, le cas du parti de la justice et développement, Revue Française de science politique, Vol 56, 2006, 1p: 105.

(2) khalidi, Mohamed, Entretien avec «Aujourd'hui le Maroc», N°: 415, 2729- Juin 2003.

(3) مقتطف من محاضرته، التجديد الفقهي وإشكالات الواقع المعاصر، يوم الجمعة 30 غشت 2013 ضمن فعاليات الملتقى التاسع لشبيبة العدالة والتنمية، انظر: تقرير عن المحاضرة بجريدة أخبار اليوم، عدد: 1154، ليومي 31 غشت وفاتح شتنبر 2013.



من وجود تأثير ديني كبير لعلماء الأسرة الصديقية بطنجة، والشيخ زُحل والقاضي برهون بالدار البيضاء والشيخ الزيتوني بفاس وغيرهم...

لذا أضحت معظم المبادرات السياسية لعلماء حقل الدعوة على قلتها ترتبط في الغالب بتنسيق تنظيمي أو بتعاون مع مكونات الحركة الإسلامية المغربية كما حصل في المسيرة الوطنية لمناهضة خطة إدماج المرأة في التنمية في مارس سنة 2000، نظرا لضيق هامش الحرية المسموح به للعلماء المتسم السلوك السياسي لمعظمهم بالحذر والتخوف من اقتحام مجال « السياسة » لعوامل ذاتية وثقافية وسياسية مختلفة، تصبّ في مجملها في تجنب الاحتكاك بالسلطة، لما تختزنه ذاكرة العلماء التاريخية في هذا السياق من متاعب ومحن.

المبحث الثاني: علماء الدولة دعامة دينية للمؤسسة الملكية

أكدّ الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف على رفضه تصنيف العلماء: إلى علماء للدولة وعلماء للدعوة والشعب، باعتبار أنّ هذا التقسيم لا مرجعية له في السياق المغربي، وذلك بقوله «في تقاليدنا المغربية لا يجوز التفريق بين علماء الأمة بجعلهم طائفتين، طائفة مع ولاة الأمر وطائفة مع الشعب؛ لأن في ذاك التصنيف ضرراً خطيراً ...ولذلك لا مكان لهذا الطرح الذي لا مرجعية له في تاريخنا ولا في ثقافتنا»[1].

لكن رغم هذا الاعتراض على توصيف «علماء الدولة» والمنتصر لعضوية نخبة العلماء ضمن أهل الحل والعقد في الدولة[2] فإن واقع حال المؤسسات الرسمية للعلماء يبين بأن وظيفتها الأساسية تنحصر إلى حد بعيد في تزكية ودعم الاختيارات السياسية للسلطة الحاكمة، وإيجاد المسوغات الدينية لشرعنتها داخل المجتمع المغربي.

وعموما، ما كان ممكنا بحسب المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز، لمؤسسة الإسلام الرسمي بأن تقوم بغير هذه الوظيفة في التسويغ للسلطان السياسي، وفي التمكين له من تحقيق أعزّ الأهداف بالنسبة إلى أية سلطة، الهيمنة الثقافية والايديولوجية، فهي في النهاية لا تقوم إلا به، ولا تستمد سلطانها الايديولوجي إلا من سلطانه السياسي المادي، ناهيك بأن تمثل جزءاً من كيان ذلك السلطان، وتتلقى عن وظيفتها «عائدات محترمة » تبرر لها ما تقوم به!»[3].

(1) حوار للكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف مع مجلة مدارك، العدد 6، أكتوبر 2006، ص 26.

(2) ورد ذلك ضمن نفس الحوار الصحفي مع الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف في سياق دفاعه عن مشاركة العلماء في بيعة شرعية شارك فيها أهل الحل والعقد الذين يمثلون كل أطياف المجتمع، والعلماء في صدارتهم.

(3) بلقزيز، عبد الإله، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، ص 200.

فقد أدى الارتباط العضوي لمؤسسة العلماء بالنظام السياسي، إلى انحصار دورها في التأطير الديني الضيق القائم على التعريف بقطعيات الدين التعبدية وتبليغها لعموم جماعة المؤمنين، مع التخلي عن الوظيفة السياسية المعيارية للمؤسسة الملكية المحتكرة للحقلين الديني والسياسي، التي حرصت منذ السنوات الأولى للاستقلال على نهج سياسة إدماج العلماء ضمن مؤسسات دينية تابعة لها، بغية التحكم فيها وجعلها دعامة أساسية للحكم وبالأخص في التأصيل الشرعي لمشروعيته الدينية القائمة على إمارة المؤمنين والنسب الشريف والبيعة.

ومن ثم فلا غرو، أن يمتد الدعم الديني الذي يقدمه العلماء الرسميون للنظام السياسي من سياق الشأن الديني وروحانيته إلى مساق الحقل السياسي وصراعاته.

لذا، يتأسس الدعم الإيديولوجي العلمائي للنظام على مسلمتين:

- قيام العلماء بأدوار سياسية تروم مساندة توجهات الدولة، دون التحول إلى فاعلين سياسيين.
- استثمار التراث الإسلامي لإنتاج عُدة فقهية وكلامية تؤصل لقداسة المؤسسة الملكية وتعاليها على جميع الفاعلين في الحقلين الديني والسياسي، وفقا لقراءة محافظة لإمارة المؤمنين والإمامة العظمى مستنبطة من الفقه السياسي لكتب الآداب السلطانية.

وقد دافع وزير الأوقاف أحمد التوفيق عن ذلك في مناسبات مختلفة ومنها في محاضرته حول «مهمة العلماء في سياق الاختيار الديمقراطي»، إذ ربط دعم العلماء للاختيارات السياسية للنظام بأدوار معظمها من باب الافتراض ، وذلك بقوله «... وارتباط العلماء بإمارة المؤمنين، هو العقيدة الصلبة التي تؤهل المغرب لبناء نموذج بلد يدافع عن الإسلام لا بالمجاملة الكلامية ...بل بتجربة كاملة غير مسبوقة تلعب فيها الرسالة المعنوية للعلماء دوراً مهما في تقوية الدولة، وتنمية الاقتصاد ورعاية العلوم والثقافة، ودعم العائلة، وتربية الناشئة، وإقناع الشباب بأساليب متعددة بقيم تصونهم من العبث. إن الطاقات التي يكبلها التوجس بين الغيورين على الدين، ينبغي أن تنطلق للإسهام في هذه التجربة بضمانة تجلت متانتها في مدونة الأسرة الأخيرة»[1].

وقد تجسد الإسناد الرمزي للعلماء لشرعية الحكم منذ مشاركتهم في مراسيم بيعة الملك محمد السادس سنة 1999، في عدة مواقف اتسم معظمها بالجمود والمحافظة السياسية، ويمكن تحديدها في ثلاث واجهات وهي:

(1) مقتطف من محاضرة لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بعنوان مهمة العلماء في سياق الاختيار الديمقراطي بدعوة من جمعية خريجي دار الحديث الحسنية في يوم الثالث من مارس سنة 2004 بدار الحديث الحسنية، انظر النص الكامل للمحاضرة في الموقع الإلكتروني للمؤسسة: www.edhh.org .

- القضية النسائية.
- مواجهة خصوم الإسلام الرسمي.
- الإصلاح الدستوري.

1 - علماء الدولة والقضية النسائية:

انجمعت أهم أولويات السلوك السياسي لعلماء الدولة منذ حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، في عنوان الحفاظ على الأصالة والخوف من اندثار الهوية الدينية للمجتمع والدولة ، وقد التقى هذا التخوف موضوعيا مع وجود إرادة سياسية لحصرهم في الوظائف التقليدية المنحصرة في البعد الهوياتي المحض، وفي هذا السياق كانت لهم إسهامات واضحة في ميلاد أول قانون للأحوال الشخصية بالبلاد سنة 1958، إذ كانت لهم السيطرة التامة على اللجنة التي وضعت المشروع، من خلال تعيين الملك محمد الخامس بتاريخ 19 غشت 1957 لجميع أعضائها دون استثناء من خريجي جامعة القرويين[1] .

كما سبق للملك الراحل الحسن الثاني أن عين ثلة من العلماء أعضاء في اللجنة الملكية الاستشارية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية في شتنبر من سنة 1993 برئاسة المستشار الملكي الراحل عبد الهادي بوطالب.

ففي سياق التفاعل مع مبادرة اتحاد العمل النسائي بجمع مليون توقيع للمطالبة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس سنة 1992، وجه الملك الحسن الثاني خطابا للشعب بمناسبة ثورة الملك والشعب في 20 غشت من نفس السنة، أكد فيه أنه هو المسؤول الأول بصفته أميرا للمؤمنين عن تعديل المدونة، وأن على المنظمات النسائية الرجوع إليه لحل مشاكلها، كما حذر من استغلال هذا الموضوع في الحملات الانتخابية لحساسيته وخطورته، كما طالب الجمعيات النسائية بأن توجه إليه مؤاخذاتها على المدونة واعدا إياها بالاجتماع بالعلماء لحل هذا المشكل[2].

وبعد ست سنوات من إصلاح مدونة الأحوال الشخصية سنة 1993 وعلى إثر إعلان الوزير الأول الأسبق عبد الرحمان اليوسفي عن مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية في احتفال رسمي

---

(1) Bormans, Maurice, Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Ed. Mouton, Paris,1977, p 558 .

(2) حميمنات، سليم، السياسة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1984-2002، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال - الرباط، ص 267.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في يوم التاسع من مارس من سنة 1999 بمسرح محمد الخامس بالرباط بحضور نائب رئيس البنك الدولي وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية، أسّست وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لجنة من العلماء لإبداء الرأي في مدى شرعية المضامين والتدابير الإجرائية التي تضمنتها الخطة [1]، وقد عارضت هذه اللجنة في تقريرها الصادر عن مدير الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ماي سنة 1999مقترحات الخطة فيما يتعلق برفع سن الزواج إلى 18 سنة، وإلغاء الولاية في الزواج، ووضع الطلاق بيد القضاء وإلغاء تعدد الزوجات، وكذا اقتراح توحيد سن الحضانة بين الذكر والأنثى في سن الخامسة عشر وإلغاء الفصل 105 من مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1993 الذي يحرم الأم من الحضانة بعد زواجها، وإحداث محاكم مختصة بالأسرة ومنح الحق للنساء لتولي قضاء التوثيق.

وقد تأسست معارضة علماء الدولة للخطة بكونها مخالفة للشريعة الإسلامية، وبأنها أقصت العلماء الذين هم أهل الاختصاص فيما يرتبط بالأسرة والأحوال الشخصية وتعديل المدونة. فورد في تقريرهم السالف بأنه ينبغي «ألا تكون هذه المهمة لأحد غير العلماء المختصين بالشريعة، أما ما يقال عن القضاة والمحامين والأطباء النفسيين ومن شابههم من الفئات الاجتماعية الأخرى فليس لهم الحق في ذلك، لأن وظيفتهم محصورة في العمل الذي يقومون به، ولا يمكن بحال من الأحوال أن ترقى إلى درجة مراجعة القوانين وخاصة تلك التي تستمد وجودها من أحكام الشريعة الإسلامية كقانون مدونة الأحوال الشخصية، فالعلماء وحدهم لهم الحق في إضفاء الطابع الشرعي على مختلف النصوص التي يمكن مراجعتها في هذا المجال، لأن الأمر ديني تعبدي، محكوم بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، ومحكوم بقواعد الشريعة الإسلامية وبأحوالها وبمقاصدها [2].

وتعضدت معارضة العلماء هاته برفض جمعيات العلماء شبه الرسمية للخطة وفي مقدمتها رابطة علماء المغرب وجمعية خريجي دار الحديث الحسنية وفئات واسعة من علماء حقل الدعوة أفرادا ومؤسسات، مثل البيان الصادر عن علماء وخطباء مدينة الدار البيضاء بتاريخ 20 يوليوز 1999 وبيان جمعية علماء وخريجي كلية الشريعة بأكادير بتاريخ 8 شتنبر 1999.

(1) السياسة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1984-2002، م. س، ص 271.

(2) تقرير اللجنة العلمية حول ما يسمى بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، إعداد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مديرية الشؤون الإسلامية، وثيقة غير منشورة، ماي 1989، ص 6.

كما أدى الاختلاف الإيديولوجي حول مضامين خطة الوزير سعيد السعدي القيادي السابق بحزب التقدم والاشتراكية إلى تنظيم مسيرتين وطنيتين يوم 12 مارس 2000، الأولى نظمت بمدينة الرباط كانت داعمة للخطة وشاركت فيها الجمعيات النسائية والقوى الحداثية واليسارية، والثانية جابت أهم شوارع الدار البيضاء وتميزت بالمشاركة العددية القوية لمختلف أطياف التيار الإسلامي وعلماء وسلفيين وأتباع جماعة الدعوة والتبليغ، وانضاف إليها لأسباب سياسة رموز أحزاب اليمين الإداري كالاتحاد الدستوري والحركة الشعبية بقيادة أمينها العام حينئذ المحجوبي أحرضان .

وعلى إثر التداعيات السياسية للاستقطاب الحاد الذي خلفه مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية على المستوى المجتمعي، أسهم العلماء المعينون من قبل الملك محمد السادس في اللجنة الاستشارية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية بتاريخ 27 أبريل 2001 في الوصول إلى صيغة توافقية حول قانون مدونة الأسرة سنة 2004.

وباستقراء النتائج السياسية لجهود العلماء في التأصيل الفقهي لاجتهادات مدونة الأسرة في القضايا الخلافية: مثل إلغاء الولاية، التي انفتحت فيها المدونة على المذهب الحنفي أو في مسألة اقتسام الممتلكات المشتركة بين الزوجين في حالة الطلاق المؤصلة أساسا من اجتهاد أحد أعمدة الفقه المالكي بالمغرب ابن عرضون المشهورة بفتوى الكدّ والسعاية، نرى بأن العلماء (أعضاء اللجنة) أسهموا في تقوية المشروعية الدينية والتحكيمية للمؤسسة الملكية، عندما ترجموا رغبتها السياسية في تطوير قانون مدونة الأحوال الشخصية بما لا يتعارض مع قطعيات الشريعة الإسلامية.

كما أبانت لحظة ميلاد مدونة الأسرة سنة 2004 عن استحالة الاستغناء عن الوظيفة الفقهية للعلماء في إرساء التوافق المطلوب بين مجال الشريعة وحقل القانون في بنية الدولة، على اعتبار أن حسن تدبير وتنزيل العلاقة بينهما يعدّ من أهم التسويات التاريخية المنشودة من قبل فئات واسعة من الشعب المغربي لإرساء مصالحتها بالسياسة، وتحسين رؤيتها للدولة الوطنية الحديثة.

وفي خضم تداعيات إعلان المستشار الملكي محمد معتصم من خلال رسالة ملكية عن رفع المغرب لتحفظاته عن الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من دجنبر من سنة 2008 بمقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حينئذ، وما واكب ذلك من نقاش إيديولوجي وقانوني في أوساط الجمعيات النسائية والحقوقية حول مدى شمول هذا القرار لبعض

الأحكام الشرعية في قضايا الأسرة والإرث. أصدر المجلس العلمي الأعلى بلاغا في الموضوع يوم 17 دجنبر 2008 أكد فيه حرص مؤسسة العلماء بقيادة الملك محمد السادس على التمسك بإسلامية المملكة، فورد في البلاغ «إن المجلس العلمي الأعلى بعد الاطلاع على مختلف الآراء التي راجت حول رفع المملكة المغربية لتحفظات بشأن الاتفاقيات الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، يؤكد أن هذا الإجراء الواضح لم يثر عند العلماء ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية. وضمانة المغاربة في التمسك بهذه الثوابت، هو أمير المؤمنين الذي يقود البلاد نحو كل أنواع التطور المفيد المنفتح، هو لا يحلل حراما ولا يحرم حلالا »[1]، واعتبر المجلس العلمي الأعلى أن قرار رفع التحفظات جاء فقط لملائمة مضامين مدونة الأسرة مع القوانين الدولية في الموضوع»[2].

ويتضح من خلال تتبع مسار مواقف مؤسسة العلماء من القضية النسائية، بأنها حريصة على مقاربتها ضمن قطعيات الشريعة وفي سياق تفهّم الالتزامات الدولية للحكم، الذي يستثمر في هذا المجال لإعطاء صورة حداثية عنه في الخارج في محاولة لتجاوز الإخفاقات البنيوية في مجال الديمقراطية السياسية.

2 - مواجهة خصوم الإسلام الرسمي:

من بين أهم الواجهات التي تصدت لها المؤسسة الرسمية للعلماء في سعيها لتقديم السند الإيديولوجي للنظام المغربي، نجد اندفاعها الشديد في مواجهة ما تراه السلطة السياسية خروجا عن الإجماع الوطني في قضايا الدين والسياسة، وتهديدا لخصوصية «الإسلام المغربي».

ومن ثم يقوم العلماء الرسميون باعتبارهم مؤتمنين من قبل مؤسسة إمارة المؤمنين للحفاظ على مرتكزات «الإسلام الشرعي» في بعده السياسي القائم على ترسيخ مفاهيم الطاعة لولي الأمر، البيعة، والإمامة العظمى، وكذا توظيف الخطاب الديني لتسفيه أي رأي تراه السلطة معارضا للثوابت الدينية والسياسية.

---

(1) بلاغ المجلس العلمي الأعلى بشأن ما راج حول رفع المملكة لتحفظاتها الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بتوقيع الكاتب العام للمجلس الأعلى محمد يسف، بتاريخ 17 دجنبر 2008، منشور بالموقع الرسمي للمجلس العلمي الأعلى على الرابط التالي: defails.aspx/ar/alilmi.org.ma-www.almajlis

(2) نفسه.

وفي هذا السياق وظف المجلس العلمي الأعلى لغة الجدل السياسي والتجريح الشخصي إبّان تفاعله مع المستجدات والمواقف المفاجئة لنمط سيره البطيء والتقليدي، وترجم ذلك في بياناته سواء ضد فتوى الشيخ يوسف القرضاوي حول جواز اقتراض المغاربة من البنوك من أجل السكن، أو في ردّه على الشيخ المغراوي في قضية زواج الفتاة الصغيرة سنة 2008 [1].

وبلا شك، فللمجلس العلمي الأعلى حق في الرد على المواقف الفكرية والسياسية المخالفة للعقل الفقهي والسياسي الرسمي، لكن من الأجدر به أن يتحلى بالجرأة لأخذ زمام المبادرة في مجال الاجتهاد حول النوازل المستجدة، وأن يتفاعل مع الأصوات المعارضة والأفكار المزعجة بالحجة والحوار.

3 - علماء الدولة والإصلاح الدستوري:

كما كان متوقعاً انخرط المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية بقوة في دعم دستور 2011، رغم إقصائهم الواضح عن العضوية في اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع الوثيقة الدستورية.

وقد تزامن هذا الإقصاء السياسي مع الغياب التام للعلماء المستقلين في حقل الدعوة عن التفاعل الإيجابي مع الحراك السياسي لشباب 20 فبراير، نظرا لتجذر الثقافة السياسية المحافظة في صفوف العلماء، الذين يرى معظمهم بأن النضال السياسي من أجل التغيير والديمقراطية لا يعدو أن يكون سوى وسيلة غير مشروعة لزرع بذور الفتنة وزعزعة الاستقرار ضمن نظرة مستوحاة من شعار شهير لديهم يعلن «بأن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها».

ومن ثَمَّ، تأسست مقولات علماء الدولة في دعم دستور 2011 على أساس ديني فقهي، وأن ذلك من لوازم الطاعة لأمير المؤمنين، ومن مقتضيات البيعة الشرعية المنعقدة له، كما اعتبرت مؤسسة المجلس العلمي الأعلى أن من واجبها الشرعي الانخراط « في مشاريع الإصلاحات الكبرى التي يخوضها جلالة الملك محمد السادس، وأن تتعبأ وتعبئ الناس وراء أمير المؤمنين

(1) في نفس السياق الاندفاعي والتجريحي، سبق للكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى محمد يسف أن صرح في معرض جوابه عن سؤال صحفي حول سر صمت علماء الدولة وعدم ردهم على انتقادات أحمد الريسوني الموجهة لهم، «لو أن العلماء اختاروا الدخول في السجال والتناطح مع كل من رام كيدهم أو رماهم بسهام لسانه وقلمه، لما تمكنوا من قطع خطوة واحدة على درب الإصلاح، وذلك لكثرة المثبطين والجاحدين والمبطلين، «وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين». ومن النصائح في هذا الباب ما قاله شاعر حكيم: ولو كلما ذئب عوى صحت خلفه لطال بنا إن الذئاب كثير». جريدة الوطن الآن الأسبوعية، عدد: 503، من 24 إلى 31 يناير، سنة 2013.

ورئيس المجلس العلمي الأعلى، في كل عمل إصلاحي يكتمل به بناء الصرح الديمقراطي بما فيه ورش الإصلاح الدستوري وما يقتضيه من مواكبة»[1].

وارتكزت معظم مبررات علماء مؤسسة إمارة المؤمنين في تأييدهم حينئذ لمشروع الدستور على معيار محافظته على الهوية الدينية للبلاد، فورد في بيانهم بأن» العلماء يباركون كل ما جاء في مشروع الدستور وخاصة المضامين التالية:

- التأكيد على أن الإسلام دين الدولة.
- الحفاظ على ثوابت الأمة وخصائص الهوية المغربية.
- سمو الإسلام على المواثيق الدولية.
- إمارة المؤمنين بصفتها حامية للملة والدين.
- حضور مؤسسة العلماء في الدستور.
- المساواة بما يتلاءم مع ثوابت الأمة.
- صيانة الأسرة والتنشئة على الثوابت والقيم.
- تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد والرشوة ونهب المال العام.
- إشراك الشباب في المشاريع الإنمائية وفي النهوض بالاقتصاد.
- ثوابت الأمة لا يمكن أن تكون محلا للتعديل[2].

وتدعيما لهذا البيان، عَمّمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يوم الجمعة 24 يونيو 2011 خطبة موحدة تليت في جميع مساجد المملكة، تم فيها توظيف الخطاب الديني بقوة للتأكيد على ضرورة تصويت المواطنين بنعم على مشروع الدستور، باعتبار ذلك تأدية لشهادة مطلوبة شرعا وواجب وطني يستوجبه حب الوطن والتعلق به، والتفاني في النهوض به»[3].

وقد جددت قضية الدعوة بالتصويت بنعم على مشروع دستور 2011 باعتباره واجبا شرعيا، طرح إشكالية موقع ووظيفة الخطاب الديني وفتاوى المجلس العلمي الأعلى في بنية الدولة، وعلاقتهما بمتطلبات بناء الدولة الديمقراطية بالبلاد، إذ تبين في الكثير من الوقائع

---

(1) بيان المجلس العلمي الأعلى حول مباركة مشروع الدستور المنشور بجريدة الحياة الأسبوعية، عدد: 147، 30 يونيو /6 يوليوز 2011.

(2) نفسه.

(3) نص الخطبة مذكور في نفس المرجع.

السياسية أن الخطاب الديني الرسمي كان في معظمه -ولا يزال- في تناقض فكري منهجي عميق مع قيم الديمقراطية والتعددية السياسية، من خلال تمسكه بمبررات ومفاهيم من قبيل «خصوصية النظام المغربي» و«الإجماع الوطني» في قضايا سياسية نسبية تحتمل الأخذ والرد مثل المسألة الدستورية.

خاتمة:

في المحصلة، أدى منهج استتباع مؤسسة العلماء لرهانات النظام السياسي بشكل مطلق إلى الإضرار بمصداقيتها وسمعتها لدى الجمهور، وكانت له نتائج وخيمة على تأثير النموذج المغربي في التدين والفقه والفكر الإسلامي على فئات واسعة من الشباب ، أمست ضحية لضعف الاحتضان الراشد للعلماء ، مما جعلها عرضة لتأثير التيارات الإلحادية والتكفيرية الشاذة عن طبائع المجتمع المغربي، مثل ما شهدناه مع حركة «مالي» اللادينية، أو في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المشهور بـ«داعش»، الذي شكل الشباب السلفي المغربي قاعدته الأوسع بعد السعوديين والتونسيين والأردنيين.

لائحة المصادر والمراجع

- مراجع بلغات أجنبية:

• بلقزيز، عبد الإله، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1.

• حافظي علوي، حسن، مسؤولية الفقيه في الحفاظ على التوازن بين مطالب الحكام والقدرات المالية للمحكومين: المعونة بين الحكم الشرعي والحكمة، ضمن السلطة العلمية والسلطة السياسية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 170.

• حامي الدين، عبد العلي، تداعيات أحداث 16 ماي على التجربة السياسية للحركة الإسلامية في المغرب، حزب العدالة والتنمية نموذجا، مجلة وجهة نظر، عدد: 21، شتاء 2003.

• حميمنات، سليم، السياسة الدينية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1984-2002، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال - الرباط.

• ضريف، محمد، الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

• الطوزي، محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

• ياسين، عبد السلام، مذكرة إلى من يهمه الأمر، سنة 2000.

• يسف، محمد، (الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى)، حوار مع مجلة مدارك، العدد السادس، أكتوبر 2006.

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (إعداد)، تقرير اللجنة العلمية حول ما يسمى بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، مديرية الشؤون الإسلامية، وثيقة غير منشورة، ماي 1989.

• جرائد:

• جريدة أخبار اليوم، عدد: 1154، 31 غشت وفاتح شتنبر 2013.

• جريدة الحياة الأسبوعية، عدد: 147، 30 يونيو /6 يوليوز2011.

• جريدة الصحيفة الأسبوعية، عدد: 34، 11 أكتوبر 2001.

• جريدة ميثاق الرابطة، عدد: 910، سنة 2000.

• جريدة الوطن الآن الأسبوعية، عدد: 503، من 24 إلى 31 يناير، 2013.

- مواقع إلكترونية:

- www.almajlis-alilmi.org.ma/ar/defails.aspx

- www.edhh.org

- مراجع بلغات أجنبية:

• Bormans, Maurice, Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Ed. Mouton, Paris,1977.

• Darif , Mohamed, Monarchie Marocaine et acteurs religieux, Ed. Afrique orient, 2010.

• khalidi, Mohamed, Entretien avec «Aujourd'hui le Maroc», N°: 415, 2729- Juin 2003.

• Mohsen Khadija, Zeghal, Finan & Malika, Opposition islamiste et pouvoir monarchique au Maroc, le cas du parti de la justice et développement, Revue Française de science politique, Vol 56, 2006.

• Raissuni, Ahmed, Entretien avec «Aujourd'hui le Maroc», N°: 382,12 Mai 2003.

• Zeghal, Malika, les islamistes marocains le défi à la monarchie ,Ed. Fnnec, 2005.